تنفيذ حق المشاركة في الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات: دراسة مقارنة في مقاطعاتووليو-نتيم وأوغووي-إيفيندو ونغوني

المشروع: تحسين احترام حقوق الإنسان في حوض الكونغو تم إنجازه بواسطة نافرتيلوفا أوي أوبامي محامية و مارت جينانغ محامي يونيو 8102 تنفيذ الحق في تقاسم الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات: دراسة مقارنة في مقاطعات ووليو-نتيم، وأوغووي-إيفيندو، ونجوني

 فهرس المحتويات

اختصار .... 2 ملخص
الدراسة .... 3 . المقدمة
ةلكشملا . 4 ....
وهدف الدراسة .... 5 . عرض الفاعلين
الرئيسيين: أعضاء لجان إدارة ومتابعة المشاريع في
هاوت-نتيم، وإيفيندو و تساما-ماجوتسي
.... 6 1. المجتمعات
المستشارة .... 6 2. الشركات المعنية
.... 01 3. الأعضاء الآخرون من لجان
إدارة ومتابعة المشاريع المستشارين .... 21 . الأسس الدولية للحق في تقاسم الفوائد
.... 21 1. اتفاقية التنوع البيولوجي
.... 21 2. التوجيهات الإقليمية بشأن مشاركة
السكان المحليين والسكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية في إدارة الغابات المستدامة.
يف قحلل ةينطولا سسألا . 13 ....
تقاسم الفوائد: الإطار القانوني .... 31 . تنفيذ وتأثيرات الحق في تقاسم الفوائد
في 3 دوائر مستهدفة من الدراسة .... 61 . في دائرة
هاوت-نتيم: تحقيق حول ترخيص شركة دان غابون .... 61 . في دائرة إيفيندو:
تراخيص و .... 71 . دائرة تساما ماجوتسي: تحقيق
حول تراخيص غابون موبيلي موديرن وإستغلال الغابات كوانتين .... 12 . الخاتمة والتوصيات لتحسين إطار
تنفيذ الحق في
تقاسم الفوائد .... 32 فيما يتعلق بعمل لجان إدارة ومتابعة المشاريع:
.... 32 حول تحديد الأراضي القروية من خلال رسم الخرائط التشاركية:
.... 42 فيما يتعلق بشهادة الأراضي القروية:
.... 42 فيما يتعلق بالارتباك حول جزء الأراضي المعنية
بحساب : .... 42 فيما يتعلق بقدرة المجتمعات على كتابة المشاريع:
.... 42 فيما يتعلق بحساب والوصول
إلى : .... 42 حول التدابير التصحيحية والعقابية في حالة
عدم احترام الالتزامات من قبل المتعهدين: .... 52 . الملاحق

 اختصار : دعم مكافحة استغلال الغابات غير القانونية : دفتر الشروط التعاقدية :
: لجنة إدارة ومتابعة المشاريع : لجنة غابات وسط أفريقيا : الاتفاقية المؤقتة للتخطيط-الاستغلال-التحويل : استغلال الغابات كوانتين : غابون موبيلي موديرن :

الصفحة 3 من 33 ملخص الدراسة تتناول هذه الدراسة المقارنة تقييم وتحسين إطار تنفيذ الحق في تقاسم الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات في جمهورية الغابون. تم تنفيذها بالتعاون مع بعض المجتمعات المحلية المجاورة لتراخيص ، ، غابون موبيلي موديرن واستغلال الغابات كوانتين. كما شهدت هذه الدراسة مشاركة الأعضاء الآخرين
من لجان إدارة ومتابعة المشاريع، التي تم إنشاؤها في إطار القرار رقم 501 الذي ينشئ نموذج دفتر الشروط التعاقدية فيما يتعلق بتقاسم الفوائد مع المجتمعات المجاورة للتراخيص الغابية. تصف الدراسة الأسس الدولية للحق في تقاسم الفوائد في إدارة الموارد الطبيعية، وخاصة فيما يتعلق باستغلال الغابات؛ وتقدم الإطار القانوني الوطني ذي الصلة؛ وتحلل التنفيذ العملي لهذا
الحق من خلال إبراز تجارب المجتمعات المحلية في 3 مناطق. كما تقوم الدراسة بتقييم تأثير تنفيذ هذا الحق على بعض المجتمعات المستفيدة. لقد سمحت عدة عناصر بتحديد الإطار الجغرافي لهذه الدراسة، وهي: أهمية استغلال الغابات، وجود المجتمعات المجاورة المستفيدة من الحق في تقاسم الفوائد، موقع هذه العمليات في المناطق ذات الأولوية
تدخلات ووجود 5
متعهدين غابويين برؤوس أموال وطنية ودولية. بشكل عام، تكشف الدراسة أنه تحت ضغط المجتمع المدني في بعض الحالات أو تحت ضغطهم الخاص، بدأ الفاعلون المحليون فعليًا في تطبيق القرار رقم 501. كما يتضح من هذا التحليل أن التعاون الصادق والدعم المتبادل بين الفاعلين أمر حاسم لنجاح العملية. التحديات الرئيسية الملاحظة هي قدرة
المجتمعات على إعداد المشاريع، توزيع
، ب ةيعمجلا يضارألا نم ءزجلا نأشب كابترالا ،ةيورقلا يضارألا ىلع ًءانب
وصعوبات الوصول إلى . الإنجازات في هذه المرحلة ضعيفة. من بين 01 دفاتر شروط موقعة، هناك أربعة فقط قيد التنفيذ في تاريخ الدراسة. في هذه المرحلة، لا يزال من الصعب تقييم التأثير الإيجابي للموارد الغابية على الحياة اليومية للمجتمعات المحلية. استنادًا إلى التحديات
الملاحظة، تختتم الدراسة بصياغة التوصيات لتحسين من جهة العمليات المختلفة المعنية ومن جهة أخرى، الإطار القانوني للحق في تقاسم الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات الصناعية.

الصفحة 4 من 33 . المقدمة تعتبر أفريقيا الوسطى ثاني أكبر كتلة غابات استوائية في العالم بعد الأمازون، وهي المنطقة في القارة حيث تحدث التغييرات الأكثر أهمية في إدارة الغابات المستدامة. وهكذا، تحت ضغط المؤسسات المالية، مثل البنك الدولي، ومنظمات الدفاع عن البيئة، تم تنفيذ إصلاحات هامة من قبل الدول المنتجة للأخشاب في أفريقيا الوسطى، من خلال إعادة صياغة
قوانينها الغابية. في الغابون على وجه الخصوص، تم فرض قيود جديدة على الشركات الغابية مع الالتزام بتحويل الخشب المستخرج محليًا. علاوة على ذلك، أدت إدخال أشكال محددة من المسؤولية الاجتماعية، المتعلقة بتقاسم عائدات استغلال الموارد الطبيعية، سواء كانت مالية أو غير مالية، مع المجتمعات، من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي في عام 2991، إلى إرفاق التزامات
جديدة بالمتعهدين الغابويين في إطار أنشطتهم الاستغلالية. ماذا عن جمهورية الغابون؟ تقع الغابون على جانبي خط الاستواء، وهي دولة في أفريقيا الوسطى، تبلغ مساحتها 766,762 كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها 970118,1 نسمة.
حوالي 78 من هذه السكان يعيشون في ليبرفيل العاصمة وفي المدن التي لديها أنشطة اقتصادية مهمة مثل بورت-جنتيل، فرانسفيل أو لامباريني. بقية
السكان يعيشون في المناطق الريفية. يتكون هؤلاء من المجتمعات المحلية والسكان الأصليين الذين تعتمد بقاؤهم بشكل وثيق على استخدام الأراضي والغابات التي تعتبر من الممتلكات المشتركة، ويمكن الوصول إليها واستخدامها دون قيود. بعد انضمام الغابون إلى توصيات والتزامات دولية متنوعة، قام المشرع، من خلال اعتماد قانون غابات جديد في عام 1002، بإدراج عدة أحكام تهدف
إلى الاعتراف بحقوق الاستخدام العرفية للمجتمعات المحلية، وتقليل تأثير الأنشطة الغابية وتعويض آثارها على المجتمعات. يأخذ هذا الجانب الأخير شكل الحق في تقاسم الفوائد المنصوص عليه في المادة 152 من القانون رقم 61 1002 بتاريخ 13 ديسمبر 1002. يتضح من ذلك أنه لتعزيز الجانب الاجتماعي للسياسة المتعلقة بإدارة الغابات

المستدامة، يتم إنشاء مساهمة، خاصة مالية،
يتم تمويلها من قبل حاملي هذه التراخيص لدعم أنشطة التنمية ذات المصلحة العامة التي تبدأها هذه المجتمعات. يتم تحديد طبيعة ومستوى هذه المساهمة من خلال دفتر الشروط التعاقدية المرتبطة بكل ترخيص. تُترك إدارة هذه المساهمة لتقدير الجمعيات التمثيلية للمجتمعات المعنية . 1 التحديات غير المعروفة للاقتصاد الخشبي ، ألان كارسنتي، صحيفة لو موند دبلوماتيك لشهر
يوليو 6002، الصفحة 2 البيان الختامي لمجلس الوزراء بتاريخ 2 يونيو 6102 3 انظر التقرير المعنون: وثيقة البلاد - الغابون المنشورة في عام 0102 من قبل غرفة التجارة الإيطالية الأفريقية الوسطى 4 انظر سلسلة التقارير التي نشرتها 5 وغنوكلا ضوح يف ةيكراشتلا طئارخلا مسر عورشم راطإ يف 2011و 2009 نيب
المواد 252 إلى 162 من القانون رقم 61 1002
المتعلق بقانون الغابات في جمهورية الغابون
-- 5 من 43 --
صفحة 5 من 33 حتى عام 4102، لم يكن لهذا المقال نص تطبيقي، مما أدى إلى محدودية تنفيذه وتفاوت تطبيقه بين مختلف المتعهدين. في غياب التوضيح التنظيمي، كان مبلغ المساهمة المالية وطرق تخصيصها للمجتمعات تحدد وفقًا لتقدير المشغل الغابي، في بعض الأحيان على حساب المجتمعات. سمح اعتماد نص تطبيقي للمادة 152 من قانون الغابات، وهو المرسوم رقم
م 6 يف ،ةيدقاعتلا طورشلا رتفد جذومن ددحي يذلا 105
بتحسين وتوضيح الإطار القانوني الذي ينظم توزيع الفوائد من خلال تقديم نموذج رسمي لدفتر الشروط التعاقدية
لالخ نم تاعمتجملا ريوطت يف نويباغلا نودعتملا هبجوم ب كراشي يذلا دقعلا وه اذه .
دعم مالي مخصص لتنفيذ مشاريع ذات مصلحة مجتمعية مبادرة من قبل هذه المجتمعات. كما
يحدد المرسوم رقم 501 مبلغ المساهمة المالية، المحدد بـ 008 فرنك أفريقي لكل متر مكعب من الخشب المستخرج. يوفر هذا الشكل مزيدًا من التوازن التعاقدي والأمان القانوني. علاوة على ذلك، بعد اعتماد المرسوم رقم 501 في مايو 4102، كانت المقاطعة التي التزمت بعملية توقيع دفاتر الشروط التعاقدية، بناءً على هذا المرسوم، هي أوجوي-لولو، المقاطعة السابعة في الغابون.
5، بدأت مقاطعة أوجوي-إفيندو، بدعم من منظمات غير حكومية مثل و ،
عملية توقيع دفاتر الشروط التعاقدية بناءً على دليل التطبيق ذي الصلة. تم بدء العديد من العمليات الأخرى بمبادرة من مختلف الفاعلين المعنيين في هذا الإطار. بعد أربع سنوات من تنفيذ النموذج المقترح بموجب المرسوم رقم 501، من الضروري التساؤل عن الإطار الحالي من
خلال تحديد الجوانب التي يمكن الاستفادة منها وتلك التي تحتاج إلى إعادة تنظيم. في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة المقارنة. . المشكلة وهدف الدراسة استنادًا إلى تجربة كل فاعل مشارك في تنفيذ حق توزيع الفوائد، كانت هذه الدراسة تهدف إلى تقييم فعالية وتأثير هذا الحق على المجتمعات التي تعد المستفيدين الرئيسيين منه. كان الهدف بشكل محدد هو: 1. عرض النموذج
الذي تم تطويره بموجب المرسوم رقم 501 وتوثيق تنفيذه بشكل مقارن بين المجتمعات المجاورة لـ 3 امتيازات غابية 2. التساؤل عن قدرة الفاعلين المختلفين على الوفاء بالتزاماتهم في هذا الإطار 3. التساؤل عن التأثير الاجتماعي والاقتصادي للعمليات الجارية، لا سيما فيما يتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان 4. تقديم اقتراحات ملموسة تهدف إلى تحسين الإطار الحالي لحق
توزيع الفوائد مع المجتمعات المحلية في قطاع الغابات.
-- 6 من 43 --
صفحة 6 من 33 . تقديم الفاعلين الرئيسيين: أعضاء لجان إدارة ومتابعة المشاريع في هاوت-نتم، إيفيندو وتسامبا-ماغوتسي على الرغم من التركيز على المجتمعات المجاورة والفاعلين الاقتصاديين الذين يعملون في مناطقهم، لأسباب تتعلق بالفعالية، تم أيضًا إشراك جميع أعضاء لجان إدارة ومتابعة المشاريع من الأقسام الثلاثة التي تم زيارتها. 1. المجتمعات
المستشارة في إطار هذه الدراسة، تم إجراء عمل استشاري مع 51 مجتمعًا، أي 21 قرية و3 تجمعات قروية معنية بإدارة الفوائد الناتجة عن الاستغلال الغابي. تم اختيار هذه المجتمعات بسبب موقعها في مناطق ذات استغلال غابي كثيف.
-- 7 من 43 --

صفحة 7 من 33 الإدارة هاوت-نتم القرى ميتوا إيفيلا دومسي نجوم ميتبي الشركة الغابية: شركة دان الغابون
الزعيم: إدوارد ميسي السكان: حوالي 002 العرق: فنج الزعيم: في انتظار التعيين السكان: غير محدد العرق: فنج الزعيم: في انتظار التعيين السكان: حوالي 002 العرق: فنج و بجمان الزعيم: أديل أمويم السكان: حوالي 004 العرق: فنج الزعيم: نوربرت إياغها مفي
السكان: أكثر من 002 العرق: فنج الإدارة إيفيندو القرى إندومبو موهوبا تجمع من قريتين بونت-زاديه إيكوباكوبا الشركة
بية: الزعيم: نغوبو مارجريت السكان: حوالي 053 العرق: كوتا الزعماء: جان رايموند ندوندو و ديودوني موانابيياكا السكان: حوالي 008 العرق: ساماي الزعيم: جان-بيير أنيزوك السكان: حوالي 021 الأعراق: كوتا وكويلي السكان: حوالي
053 العرق: كوتا القرى مبومو تسيتي مبوند الشركة الغابية: الزعيم: بارثيليمي مبازيبادي السكان: حوالي 003 العرق: كوتا الزعيم: جول مڤوموتو السكان: حوالي 003 العرق: كوتا الزعيم: دانيال بوبو السكان: حوالي 006 العرق: كوتا
-- 8 من 43 --
صفحة 8 من 33
-- 9 من 43 --
صفحة 9 من 33 الإدارة تسامبا-ماغوتسي القرى نزيمبا تجمع من قريتين: نزيمبا-جراند أودافو ماميينغ تجمع من قريتين: ماميينغ-مونيروا الشركة الغابية: غابون موبيل موديرن الزعيم: باسكال موكيا السكان: حوالي 002 الأعراق: تسوغو وغيسير الزعيم: في انتظار التعيين السكان: حوالي 002 العرق: غيسير القرية ماندیلا الشركة الغابية: استغلال غابي كوينتين الزعيم: فيديل
مباوي-بوني السكان: حوالي 004 العرق: غيسير
-- 01 من 43 --
صفحة 01 من 33 2. الشركات المعنية لتطوير تحليل شامل، تم الاقتراب من 5 متعهدين، وهم: شركة دان الغابون،
دارة هاوت-نتم. و ، الواقعتان في إدارة إيفيندو. غابون موبيل موديرن واستغلال غابي كوينتين، الواقعتان في إدارة تسامبا-ماغوتسي. الشركات الغابية التي تم إجراء الاستطلاع لديها متخصصة في إنتاج وتحويل الأخشاب.
التي تعيد بيع إنتاجها محليًا لشركة غابية أخرى تُدعى في إطار اتفاقية، تصدر الشركات الأخرى منتجاتها بشكل خاص إلى آسيا وأوروبا. الأهداف نوع الترخيص الأصل مناطق الاستغلال
شركة دان الغابون امتياز غابي تحت إدارة مستدامة بدء الاستغلال: 4102 ثم توقف استئناف الاستغلال: 6102
سيني المقر: أوييم
18 روحم وكوكام :رقمل ايني ص . 2014 :طاشنل ءدب :ةمادتسم ةرادإ تحت يباغ زايتما
ماكوكو-أوفان حالة الاستغلال: بيلينغا مونيانجي عدد القرى المتأثرة: 8 بدء الاستغلال: 4102 مساحة القطع السنوية في إطار اتفاقية مؤقتة لإدارة- استغلال-تحويل رؤوس محلية المقر: لا شيء حالة الاستغلال: موقوف عدد القرى المتأثرة: 5
-- 11 من 43 --
صفحة 11 من 33 غابون موبيل موديرن ترخيص غابي مرتبط 31 11 المساحة: 359.84 هكتار بدء الاستغلال: 32 أغسطس 7102 صيني المقر: ليبرفيل حالة الاستغلال ماميينغ نزيمبا استغلال غابي كوينتين ترخيص غابي مرتبط 52 31 بدء الاستغلال: 31 أبريل 6102 غابوني المقر: فوغامو حالة الاستغلال: ماندیلا
-- 21 من 43 --
صفحة 21 من 33 3. الأعضاء الآخرون من لجان إدارة ومتابعة المشاريع المستشارين في إطار السعي لتحقيق الفعالية، تم أيضًا استشارة الأعضاء الآخرين من لجان . يتعلق الأمر بوزارة الداخلية ممثلة بمحافظي إدارات هاوت-نتم، إيفيندو وتسامبا-ماغوتسي، والهيئات اللامركزية ممثلة برؤساء المجالس الإدارية والعمد، بالإضافة إلى المسؤولين المحليين من الوزارة المعنية
بالغابات. وبذلك، تم استشارة جميع الفاعلين المعنيين بتنفيذ حق توزيع الفوائد في هذه الإدارات الثلاثة، وبالتالي ساهموا في إعداد هذا التقرير. . الأسس الدولية لحق توزيع الفوائد قبل معالجة الإطار القانوني الوطني المتعلق بحق توزيع الفوائد، من المهم الإشارة إلى النصوص الدولية التي صادقت عليها الغابون والتي تعترف بحق توزيع الفوائد الناتجة عن

استغلال
الموارد الطبيعية. لهذا الغرض، قمنا بالتركيز على نصين دوليين: اتفاقية التنوع البيولوجي، والتوجيهات دون الإقليمية لـ
يف ةيموكحلا ريغ تامظنملاو نييلصألا نكاسلاو نييلحملا نكاسلا ةكراشم نأشب
الإدارة المستدامة للغابات في وسط أفريقيا. 1. اتفاقية التنوع البيولوجي تعتمد على 3 مبادئ أساسية: الحفاظ على التنوع البيولوجي الاستخدام المستدام لعناصره
التوزيع العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استخدام الموارد الجينية. تعترف اتفاقية التنوع البيولوجي في مقدمتها بأن عددًا كبيرًا من المجتمعات المحلية والسكان الأصليين يعتمدون بشكل وثيق وتقليدي على الموارد البيولوجية التي تستند إليها تقاليدهم، ومن المرغوب فيه ضمان التوزيع العادل للمنافع الناتجة عن استخدام المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية التي
تهم الحفاظ على التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام لعناصره . في المادة 8 ج من الاتفاقية، التزمت الأطراف باحترام وحفظ والحفاظ على المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية ذات الصلة بالحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز تطبيقها بشكل أوسع بموافقة حاملي هذه المعارف وتشجيع التوزيع العادل للمنافع الناتجة عن استخدام التنوع
البيولوجي.

الصفحة 31 من 33 2. التوجيهات دون الإقليمية بشأن مشاركة السكان المحليين والسكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية في الإدارة المستدامة للغابات. في إطار استراتيجيتها دون الإقليمية لمشاركة السكان المحليين والسكان الأصليين، وضعت توجيهات. المبدأ 5 من هذه التوجيهات مخصص للوصول إلى فوائد إدارة الغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات البيئة.
تشير إلى أنه يجب على الدول: وضع واعتماد وتنفيذ تشريعات وتنظيمات يتم فيها تخصيص نسبة محددة من الفوائد المالية الناتجة عن استغلال الغابات وحفظ التنوع البيولوجي للسكان المحليين والسكان الأصليين المجاورين للغابات المستغلة أو المحفوظة؛ إنشاء آلية مناسبة لإعادة توزيع وإدارة ومراقبة هذه الموارد المالية من قبل السكان الأصليين؛ وضع وتنفيذ
تنظيمات بشأن الجوانب الاجتماعية لدفاتر الشروط الخاصة بالشركات الغابية؛ إنشاء آليات لمتابعة وتقييم تنفيذ الجوانب الاجتماعية لدفاتر الشروط وإبلاغ النتائج للسكان المحليين والسكان الأصليين. تسمح لنا هذه المقدمة القصيرة بفهم أن مشاركة الفوائد الناتجة عن إدارة الموارد الطبيعية هي حق يستند إلى أسس دولية ودون إقليمية. ماذا عن المستوى الوطني؟ . الأسس
الوطنية لحق مشاركة الفوائد: الإطار القانوني في مناسبة اعتماد قانون الغابات في عام 1002، أقر الغابون حق مشاركة الفوائد لصالح المجتمعات المحلية المتأثرة باستغلال الغابات. في الواقع، ينص قانون الغابات في مادته 152 على أن المستغلين الغابويين يجب أن يساهموا في أعمال التنمية ذات المصلحة العامة التي تنظمها المجتمعات الريفية. تشكل المادة 152 في حد ذاتها
الأساس القانوني لحق مشاركة الفوائد في جمهورية الغابون. بالإضافة إلى المادة 152 من قانون الغابات، تطور الإطار القانوني الوطني المتعلق بحق مشاركة الفوائد تدريجياً بين 1002 و4102 ويعتمد على آليتين أساسيتين أخريين، واحدة
ى غير ملزمة، وهما: القرار رقم 501 بتاريخ 6 مايو 4102 الذي يحدد
نموذج دفتر الشروط التعاقدية الذي
دليل تطبيق القرار رقم 501 بتاريخ 6 مايو 4102. يتناول الفصل الخامس بعنوان: الأحكام الاقتصادية والمالية والاجتماعية من قانون الغابات، في مادته 152 مسألة مشاركة الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات.

الصفحة 41 من 33 تعلن هذه المادة عن مساهمة المستغل الغابي لصالح المجتمعات المجاورة لاستغلاله، دون تقديم الآليات التي تسمح بتحديد طبيعة هذه المساهمة والآليات التي يجب أن تجعلها فعالة. لقد سمح هذا الفراغ القانوني بتطبيق المادة 152 بشكل تقريبي للغاية لمدة تقارب 31 عاماً. وفي النهاية، في 6 مايو 4102، سيتم إصدار نص تطبيقي لتسهيل تنفيذ هذا الحكم. نص
تطبيقي للمادة 152، القرار رقم 501 بتاريخ 6 مايو 4102 يقدم نموذجاً لدفتر الشروط التعاقدية الذي يجب أن يتم بموجبه إبرام أي اتفاق لمشاركة الفوائد. وثيقة ملحقة بالقرار، ينص نموذج دفتر الشروط على أن تحديد المجتمعات المحلية

المستفيدة من دفاتر الشروط يجب أن يعتمد على رسم خرائط تشاركية يتم إعدادها من قبل المستغل الغابي. يجب أن تستخدم هذه الخرائط التشاركية
أيضاً في إعادة توزيع صندوق التنمية المحلية بين المجتمعات على أساس المساحات المتأثرة باستغلال الغابات. في حالة وجود صعوبة تتعلق بتنفيذ دفتر الشروط، يحتوي نموذج دفتر الشروط على حكم فريد ينص على أن أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تنفيذ العقد يتم، إذا أمكن، تسويته ودياً بين الأطراف. في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، تلتزم الأطراف بتقديم النزاع إلى . في حال
استمرار النزاع، يمكن للطرف غير الراضي اللجوء إلى المحكمة المختصة وفقاً للقانون . علاوة على ذلك، يذكر نموذج دفتر الشروط أن اتفاق مشاركة الفوائد يجب أن يتم في إطار الذي يتضمن ممثلين من مختلف الإدارات، من المستغل والمجتمعات المادة 71 و81 . يتولى إدارة صندوق التنمية المحلية الممول من المساهمات المالية للمستغل المادة 5 ، وتوزيعه بين
المجتمعات المحلية بناءً على مساحة أراضيهم المتأثرة بالامتياز المادة 6 . للوصول إلى ذلك، يجب على المجتمعات إعداد مشاريع المادة 7 . تم تحديد المساهمة المالية للشركات بمبلغ 008 فرنك أفريقي لكل متر مكعب من الخشب المقطوع المادة 6 . في تكوينه، يتضمن ممثلين من وزارة الداخلية 2 ، من المجتمعات المحلية 2 ، من الإدارة الغابية 1 ، من المستغلين
الغابويين والمجتمعات المحلية المعنية أي ممثل واحد لكل قرية المادة 71 و81 . يجتمع مرتين في السنة. يسمح النصف الأول من السنة باتخاذ قرار بشأن اعتماد الميزانية والمشاريع. بينما يخصص النصف الثاني لتقييم حصيلة إنجازات المشاريع المادة 81 . مؤهل أيضاً للنظر في النزاعات التي قد تنشأ بين المستغل والمجتمعات المادة 71 من الأحكام النهائية .
ومع ذلك، يبقى القرار صامتاً بشأن إجراءات توقيع دفاتر الشروط. لسد هذه الفجوة، تم إعداد دليل تطبيق من قبل الوزارة المعنية بالغابات بالتعاون مع المجتمع المدني والمشغلين الغابويين. يقترح هذا الدليل إجراءً لإبرام وتنفيذ اتفاقيات مشاركة الفوائد يعتمد على 3 مراحل رئيسية: مرحلة تحضيرية، مرحلة تفاوض وإبرام العقد، ومرحلة إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع. على
الرغم من أن الدليل تمت الموافقة عليه من قبل الإدارة، إلا أنه ليس له قيمة ملزمة. مسؤوليات الفاعلين في تنفيذ حق مشاركة الفوائد

الصفحة 51 من 33 استناداً إلى النصوص المذكورة أعلاه، يتضح أن آلية مشاركة الفوائد تتم داخل . ومع ذلك، يجب على كل فاعل أن يلعب الدور التالي: يجب على المحافظ بصفته ممثل الحاكم: بدء العملية من خلال تحديد، وإعلام الأطراف المعنية، وإنشاء ؛ دعوة الاجتماعات المختلفة لـ التي يتم خلالها تناول جوانب اعتماد الأراضي القروية، وإعداد النظام الداخلي،
وتحديد تكاليف التشغيل، وتسجيل ممثلي القرى، والتفاوض وتوقيع دفاتر الشروط، واعتماد المشاريع، وتمويل صندوق التنمية المحلية، وإدارة النزاعات و المتابعة. الممثل المحلي للوزارة المعنية بالغابات: يتولى أمانة ويعتمد بيانات إنتاج الأخشاب المقدمة من المستغل الغابي. المجتمعات المحلية من خلال ممثليها: يجب عليهم المشاركة في اعتماد الأراضي القروية،
وتنظيم أنفسهم لتعيين ممثليهم، وبدء وتقديم مقترحات المشاريع مع مراعاة معيار المصلحة العامة، تقديم طلبات دعم مؤقتة مع احترام النسبة المحددة، المشاركة في الاجتماعات المختلفة لـ ، متابعة المشاريع الممولة وتقديم تقارير لمجتمعاتهم. المستغل الغابي: دوره هو إجراء رسم الخرائط التشاركية مع المجتمعات المحلية أو تصديق الأراضي، ومساعدة المجتمعات المحلية
في تحديد أراضيهم، وتوقيع دفتر الشروط مع المجتمعات، وتمويل صندوق التنمية المحلية وبالتالي تمويل المشاريع المختلفة المعتمدة من قبل . المجلس الإقليمي: يشارك في التشاور مع المجتمعات بشأن اختيار المشاريع المشتركة التي تشمل عدة قرى ومتابعة تنفيذ جميع المشاريع المعتمدة من قبل . العمدة أو ممثل المجلس البلدي: مسؤول عن متابعة المشاريع ذات
المصلحة المجتمعية المعتمدة من قبل . معايير اختيار مشاريع المجتمعات للاستفادة من تمويل صندوق التنمية المحلية، ينص دليل التطبيق على أن المشاريع يجب أن تتوافق من حيث الشكل والمضمون مع معايير محددة جداً ويجب أن تكون موجهة نحو قطاعات الصحة، التعليم، الزراعة، تربية الحيوانات والصيد، البنية التحتية الطرقية، المياه

القروية أو الأنشطة الغابية
المجتمعية. من حيث المضمون، يجب أن تكون المشاريع المقدمة للتقييم والاعتماد من قبل لجنة إدارة ومتابعة المشاريع ذات طابع مجتمعي ومستدام. من حيث الشكل، يجب أن تتكون المشاريع من إطار منطقي، وميزانية ومحضر اعتماد المشروع من قبل الجمعية التمثيلية للمجتمع.

-- 61 من 43 --

الصفحة 61 من 33 □ □. تنفيذ وتأثيرات حق المشاركة في الفوائد في الإدارات الثلاث المستهدفة في الدراسة. تهدف هذه الفقرة إلى تقديم لمحة عن العمليات المختلفة من خلال التساؤل عن بدايتها، وعملها، والتحديات التي تواجهها. □.
في إدارة أوت نتم: تحقيق حول ترخيص شركة دان غابون □ □ □ □ □ بدء العملية والدعم الفني المستلم في إدارة أوت نتم، بدأت عملية تنفيذ دفاتر الشروط
التعاقدية بتأخير كبير. في الواقع، بعد 4 سنوات من توقيع القرار 501، لا تزال العملية في مرحلتها التحضيرية. السبب الرئيسي المذكور هو ضرورة أن يتملك جميع الفاعلين المعنيين بتنفيذ حق المشاركة في الفوائد الإطار القانوني
لتنظيمي المتعلق به في جمهورية الغابون. بفضل الدعم الفني من منظمات المجتمع المدني مثل □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
قمLا ، □ □ □ □ □ □ □ □ □و □ □ □ □ □ □ □ □
إطار مشروع □ □ □ □ □ □، بالإضافة إلى إرادة السلطات الإدارية الجديدة، وعلى رأسها المحافظ في إدارة أوت نتم، شهدنا إعادة تنشيط العملية في بداية عام 8102. كان هذا الدعم الفني يركز في البداية على إنشاء □ □ □ □ وظيفي من خلال إعداد النصوص الأساسية للجنة، ومن ناحية أخرى على تعزيز قدرات جميع الفاعلين حول الإطار القانوني والمجتمعات في الجوانب التالية: كيفية تشكيل
جمعية وتعيين ممثليها، كيفية تحديد وإنشاء مشاريع ذات مصلحة جماعية. إنشاء وعمل □ □ □ □ في فبراير 8102، تم إنشاء □ □ □ □ في إدارة أوت نتم من قبل المحافظ لهذه الدائرة الإدارية، بحضور جميع الفاعلين المعنيين بتنفيذ حق المشاركة في الفوائد، مع مشاركة وتسهيل مشترك من الخدمات المحلية لوزارة المياه والغابات والمجتمع المدني. كما هو منصوص عليه في الأحكام التنظيمية،
يتم إنشاء □ □ □ □ خلال اجتماع دعا إليه المحافظ. لذلك، هو الذي يبدأ ويسهل العملية على المستوى الإداري. بناءً على طلبه، يقوم جميع الأعضاء الفاعلين في □ □ □ □، المجتمعات المحلية والإدارات بتعيين ممثليهم. تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للمجتمعات، يتم هذا التعيين بعد التشاور ويتم التصديق عليه من خلال محضر تعيين. حتى الآن، باستثناء اجتماع التأسيس، عقدت اللجنة
أول اجتماع نصف سنوي لها. كان يتعلق باعتماد النظام الداخلي وتثبيت المكتب الدائم لـ □ □ □ □. على هامش هذه الاجتماعات، قام □ □ □ □ بتنفيذ العديد من الأنشطة الأخرى مثل التوعية حول الأراضي في القرى المتأثرة برخصة □ □ □.
كما تم إجراء أول عمل لرسم الخرائط التشاركية بدعم مالي من المستغلين تحت إشراف المديرية الإقليمية للمياه والغابات بهدف تحديد وتحديد الأراضي
القروية. في غياب صندوق تنمية ممول، ومن أجل تمكين □ □ □ □ من القيام بمهمته وتنشيط العملية بأكملها، قررت اللجنة بالإجماع طلب تمويل مسبق من المستغلين الغابويين في الإدارة على أساس مبلغ محدد، في انتظار توقيع □ □ □
وتمويل □ □ □ الذي يتم تخصيص 3 إلى 5 □ من المبلغ الإجمالي لتشغيل □ □ □ □. اختيار وتمويل وتأثير المشاريع المجتمعية وفقًا لأحكام المادة 501، دخل □ □ □ □ في
أوت نتم في مايو 8102، في مرحلة تحديد وتأكيد الأراضي مع المجتمعات. الخطوات التالية هي حساب إنتاج المستغلين الغابويين، حساب □ □ □ الذي يجب أن يعود لكل مجتمع، تقديم، تأكيد ومتابعة المشاريع المجتمعية. وبالتالي، لا يمكننا إجراء تحليل لتأثير المشاريع، حيث أن العملية في مرحلتها الأولية. التحديات المطروحة بالنسبة للمحافظ في الإدارة، فإن أكبر التحديات هو
رؤية المشاريع المجتمعية تتحقق. كما أشار إلى ضرورة أن تحافظ الإدارات المعنية على استقلاليتها وحرية عملها بعيدًا عن أي شكل من أشكال التنازلات. علاوة على ذلك، أشار إلى ضعف قدرة المجتمعات على صياغة مشاريع ذات مصلحة
في إدارة إيفيندو: تحقيق حول تراخيص □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □و □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بدء العملية والدعم الفني المستلم لإطلاق عملية توقيع □ □ □ في إدارة
فاد الفاعلون المعنيون من الدعم الفني من منظمات □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □و □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ بين يونيو 5102 ومارس 7102. ركز هذا الدعم الفني بشكل خاص على تعزيز القدرات حول الإطار القانوني والتنظيمي لحق المشاركة في الفوائد، والإجراءات الواجب اتباعها والمسؤوليات المختلفة لأعضاء □ □ □ □. أظهر هذا العمل ضعف قدرة المجتمعات على

إعداد المشاريع، مما استدعى توفير نماذج
مبسطة لإعداد المشاريع من قبل هياكل الدعم. بعيدًا عن الديناميكية التي تم تحفيزها في إطار هذه العملية، كان هذا الدعم الفني بمثابة تجربة نموذجية في تنفيذ حق المشاركة في الفوائد بناءً على النسخة الأولية من دليل التطبيق. في نهاية ذلك، تم إنتاج نسخة محسنة من الدليل وتمت الموافقة عليها لاحقًا من قبل الفاعلين المعنيين بإدارة الموارد الغابية في جمهورية
ون. إنشاء وعمل من المهم الإشارة إلى أن إنشائه وعمله تم أيضًا بدعم فني من منظمات و ، حيث كان الفاعلون مختلفين عن النهج المنصوص عليه في النصوص الجديدة. قام المحافظ في ممارسة مسؤولياته بإطلاق وتسهيل تنفيذ العملية على المستوى الإداري. قبل إنشاء وبعد طلب المحافظ، قامت المجتمعات بعد التشاور بتعيين ممثليها. سمحت
مشاورة المجتمعات بمعالجة مسألة اختيار الممثلين ولكن أيضًا تلك المتعلقة بالمسؤوليات المرتبطة بها، وهي: التشاور مع القاعدة، التعبير باسمها والالتزام بتقديم الحسابات. بعد تعيين الممثلين من قبل الأطراف المعنية المختلفة، تم إنشاء .صوصنلا ي ف ةددحملا تاسلجلا ددع كلذب أزواجتم ،ةفلتخملا ةمامم ءادأل تارم ةدع عمتجاو وهذا يبرر بسبب حداثة العملية
وبالتالي ضعف استيعابها من قبل جميع الفاعلين المعنيين. استنادًا إلى بيانات الاستغلال للسنة المعنية المقدمة من قبل المستغلين الغابويين والمصادق عليها من قبل الممثل المحلي للوزارة المعنية بالغابات، تم حساب مبلغ لكل مجتمع. كانت نتيجة هذا العمل هي توقيع لمدة عام تلاها تقديم مشاريع المجتمعات في مارس 7102. نظرًا لعدم وجود قدرات في كتابة المشاريع،
تم أيضًا مساعدة المجتمعات في هذا الإطار من خلال توفير نماذج مبسطة لإعداد المشاريع. أدى عمل والضغط الذي مارسه المحافظ على المستغلين الغابويين إلى توقيع 21 بين 9 شركات غابية و72 مجتمعًا. كانت المنطق الذي تم اتباعه، لأسباب عملية، هو توقيع بناءً على الموقع الجغرافي حول كل امتياز. وبالتالي، وقعت جميع المجتمعات المجاورة لمستغل واحد مع هذا
الأخير على واحد فقط. على الرغم من أنه يتعارض مع محتوى القرار رقم 501 الصادر في 6 مايو 4102، إلا أن هذه الآلية سمحت في الواقع بتبسيط الإجراءات. لم يؤثر هذا التجميع حسب المستغلين على مبلغ الذي يعتمد أساسًا على بيانات إنتاج الأخشاب ومدى الأراضي القروية. كما سمح عمل أيضًا بتمويل تكاليف التشغيل من قبل المستغل الغابي والدفعة الأولى من طلبات
الدعم المؤقت المقدمة من المجتمعات. نظرًا للدور المركزي الممنوح للمحافظ، أدى وفاته بعد عدة أشهر إلى إنهاء الديناميكية التي تم تحفيزها في هذا الإطار. في غياب بديل معين أو معين من قبل الإدارة المشرفة، كانت هذه الحالة من التوقف سارية حتى مارس 8102، الفترة التي قرر فيها محافظ أوجو أو إيفيندو إعادة إطلاق العملية من خلال تنظيم اجتماع لـ يهدف إلى
تأكيد المشاريع المجتمعية المقدمة في مارس 7102. خلال هذا الاجتماع، تم تأكيد المشاريع المقدمة من 7 القرى اخيص و والتي تتعلق بدراستنا.
الصفحة 91 من 33 على الرغم من التقدم الملحوظ، تم توجيه بعض الانتقادات إلى بعض ممثلي الإدارة، حيث كان من الممكن أن تسهل مشاركتهم الأفضل التنفيذ الجيد للعملية. وقد تم تفسير هذا التردد لاحقًا من خلال الصعوبات في التعاون التي لوحظت بين المحافظة والخدمات المحلية التابعة للوزارة المسؤولة عن الغابات. تتعلق صعوبة أخرى بقلة الجهود المقدمة من قبل الخدمات
المحلية للمياه والغابات والشركة الحرجية فيما يتعلق بإجراء رسم الخرائط التشاركية اللازمة لتحديد حدود القرى. في غياب هذه البيانات، تم توزيع على أساس تقريبي. في الواقع، تم تحديد الأراضي المختلفة بناءً على الحدود الطبيعية التي قدمتها المجتمعات إلى الإدارة الحرجية. اختيار وتمويل وتأثير المشاريع المجتمعية فيما يتعلق باختيار المشاريع المجتمعية، من
المهم ملاحظة أن هذا الاختيار تم دون عوائق، حيث قررت المجتمعات احترام معيار المصلحة العامة. وهذا ما يبرر رفض بعض المشاريع بسبب نقص بدلاً من عدم احترام معيار المصلحة العامة. استنادًا إلى الدعم الذي تم تلقيه في عامي 5102 و7102، بدأت المجتمعات بشكل عام المشاريع التالية: كهرباء القرى بواسطة مجموعة مولدات، بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية
المراكز الصحية والمدارس ، إنشاء غابة مجتمعية وبناء مكان للاستماع. ستساهم المبادرة التي اتخذها المحافظ لضمان

رئاسة □□□□، بالإضافة إلى تعيين محافظ جديد في أبريل 8102 لمنطقة إيفيندو، في تسريع العملية. في الواقع، في 8102، أي بعد 3 أشهر من اجتماع اعتماد المشاريع المجتمعية من قبل □□□□، بدأت شركة □□□□□□□□□□□□□
تنفيذ دفاتر الشروط الموقعة مع مجتمعات
إكوباكوبا. في الواقع، بالإضافة إلى بناء المستودع الذي سيحتوي على مجموعة المولدات، كانت هذه الشركة، وفقًا لمراسلة موجهة إلى السلطات الإدارية والتي تم مشاركتها معنا خلال هذه الدراسة، تخطط لإقامة حفل رسمي لتسليم مجموعة المولدات في 32 يونيو 8102. علاوة على ذلك، تخطط شركة □□□□، وفقًا للبرنامج المبلغ عنه إلى □□□□□،
لتسليم قاعتين دراسيتين ستحتويان على
التعليم ما قبل الابتدائي في مدرسة موهوبا في موعد أقصاه 03 يونيو 8102، والمركز الصحي في قرية إندومبو في موعد أقصاه 02 يونيو 8102. من ناحية أخرى، لم تقم شركة □□□□□□□□□ بعد بتزويد □□□. يشير المسؤولون في شركة □□□□
إلى أنها قد أفلسّت وبالتالي هي في إجراءات التصفية، مما أدى إلى عدم تزويد □□□□□□□□□□□
لصالح المجتمعات التي تؤثر عليها. نظرًا لأن المورد قد تم
سحبه بالفعل، فإن مغادرة هذه الشركة دون الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية ستؤثر على حق المجتمعات في مشاركة الفوائد.
قد يكون ضعف اهتمام □□□□□□□□□ ناتجًا عن الفراغ القانوني الذي لوحظ على مستوى العقوبات لعدم وجود توقيع وتنفيذ □□□. في الواقع، فإن إحالة الأطراف إلى المحاكم القضائية كما هو منصوص عليه في القرار في حالة النزاع غير المحلول وديًا، ليست رادعة
بما فيه الكفاية لهؤلاء المتعهدين الحراجيين. إن الحق في مشاركة الفوائد هو التزام قانوني بحد ذاته، ومن الضروري أن يؤدي عدم احترامه إلى فرض عقوبات قوية على الصعيدين الجنائي والإداري. في الوقت الذي نقوم فيه بإجراء هذه الدراسة، لا يمكننا الحديث عن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لاستغلال الغابات في القرى المعنية لأن أي □□□ لم يتم تنفيذه بالكامل. ولكن
من المهم ملاحظة رغبة شركة □□□□ في الامتثال للتشريعات بناءً على التقدم الملحوظ في احترام التزاماتها الاجتماعية.
التأثير القابل للقياس هو تأثير الإحباط، وعدم الرضا، والشك. بينما تشير المجتمعات إلى فوائد العملية من حيث الإطار الرسمي والتشاركي، فإنها تتعجب من التأخير الملحوظ في تنفيذ □□□، وهو ما يبدو أنه سبب أزمة الثقة التي تتطور بين الممثلين
والمجتمعات في القرى المتأثرة بتصريح شركة □□□□□□□□□□□. كما تتساءل المجتمعات عن قدرة المتعهدين الحراجيين على تزويد □□□ خلال السنوات الثلاث الماضية منذ توقيع أول □□□ في عام 4102 □5102 و6102 و7102 □ والوفاء بالتزاماتهم في هذا الإطار. قبل هذه الحالة، بدا أن المجتمعات التي تم مقابلتها تقدر الإطار الذي أنشأه القرار رقم 501.
بشأن طبيعة العلاقات الموجودة
سابقًا مع المتعهدين الحراجيين، يتفق الجميع على أنها كانت قد تكون متوترة، حيث وصلت بعض الحالات إلى مطالبات عنيفة. مع وصول إطار رسمي، أصبحت العلاقات أكثر هدوءًا بشكل ملحوظ. إن حالة الجمود الحالية، خاصة في حالة □□□
، قد تؤثر على هذه المكاسب المختلفة. التحديات الرئيسية الملحوظة من المهم أن □□□□□□
الدعم الذي تم تلقيه من □□□□□□□□□□□□ و□□□□□□□□□□□
كان حاسمًا للتقدم الملحوظ في هذه العملية من حيث المعرفة وإدارة مسؤولياتهم من قبل مختلف الفاعلين. لا حاجة للقول إنه في غياب هذا الدعم، كان أعضاء □□□□ سيواجهون المزيد من الصعوبات. بالنظر إلى الوضع السائد، يجب النظر في دعم إضافي. على الرغم من الجهود التي يبذلونها، تواجه المجتمعات صعوبات هائلة في إعداد المشاريع في غياب دعم خارجي. كما لوحظ أن غياب رسم
الخرائط التشاركية قد سمح بتحديد تقريبي للحدود المجتمعية. لمعالجة هذه الصعوبة، اختارت السلطات حلاً سهلاً، وهو تحديد الحدود بناءً على الحدود الطبيعية. لا تسمح هذه المقاربة للمجتمعات بلعب دورها بالكامل وامتلاك المراحل المختلفة للعملية. من الواضح أن تنفيذ الحق في مشاركة الفوائد للمجتمعات يعتمد على ديناميات الفاعلين الآخرين. في الواقع، كما يمكن
ملاحظته، طالما أن هؤلاء لا يلعبون أدوارهم، فإن المجتمعات تدفع ثمنًا باهظًا لذلك.

الصفحة 12 من 33 ج. قسم تسامبا ماغوتسي: تحقيق حول تصاريح غابون موبلز موديرن وإستغلال الغابات كوينتين بدء العملية والدعم الفني المستلم على غرار قسم أوت نتم، فإن عملية تنفيذ الحق في مشاركة الفوائد لا تزال حديثة في قسم تسامبا ماغوتسي. في الواقع، بين ديسمبر 7102 ويناير 8102، تم توقيع أول دفاتر الشروط التعاقدية بين شركات غابون

موبلز موديرن، واستغلال
الغابات كوينتين، وقرى نزامبا-ماميينغ ومنديلو. في غياب دعم فني خارجي، التزمت منظمة غير حكومية محلية، مووبيسي إنفيرونمونت، بمتابعة العملية في مراحلها المختلفة. وقد قامت في هذا الصدد، بتوعية المجتمعات المحلية بشأن حقها في الاستفادة من عائدات استغلال الغابات. وشجعت السلطات على تنفيذ هذه العملية. نتيجة لذلك، تم تخصيص مكان لها في هذه العملية كمراقب. على
الرغم من التأخير الذي حدث منذ توقيع القرار 501، فإن السلطات المحلية، بقيادة المحافظ، تعمل على أن يتم تنفيذ أول ع ورش مل ا ةعباتمو ةرادإ ةنجل ءاشنإ مت ليغشتو ءاشنإ .2018 ماع ةياهن لبق ةعقوملا في قسم تسامبا ماغوتسي، بتشجيع من منظمة مووبيسي إنفيرونمونت. في هذا السياق، تم عقد عدة اجتماعات على هامش اجتماع إنشاء اللجنة. تناولت هذه الاجتماعات إما
توعية وإعلام المجتمعات، أو توقيع ، أو تسوية الفهم الخاطئ الذي قد ينشأ عن تنفيذ دفتر الشروط. ومع ذلك، بالنظر إلى التبادلات مع مختلف الأطراف المعنية، يبدو أن في تسامبا ماغوتسي يواجه بعض الصعوبات في التشغيل.
على الرغم من ديناميكية جميع السلطات بشأن مسألة تنفيذ الحق في مشاركة الفوائد، يبدو أن المجتمعات تُركت بعيدًا عن العملية. في الواقع، تؤكد
هذه المجتمعات من خلال ممثليها أنها غير مشمولة بشكل كافٍ في أنشطة . لم يشاركوا أبدًا في اجتماع اعتماد المشاريع كما هو منصوص عليه في القرار 501. تكتفي المجتمعات، إذا أمكن، بتحديد مشروع من المصلحة العامة، وتقديم النماذج إلى المتعهدين الحراجيين الذين يتولون تنفيذ . تثير هذه الممارسة في آن واحد، مشكلة تزويد وخصم تكاليف تشغيل . علاوة على
ذلك، وبشكل استثنائي، قرر في تسامبا ماغوتسي، نظرًا للمبالغ الضعيفة من للقرى منديلو، نزامبا وماميينغ 4 ملايين و006 ألف فرنك إجمالي عدم إجراء أي خصم لتكاليف تشغيل لعام 8102. مما يعكس مرة أخرى إرادته وتفانيه في إنجاز مهمته.

الصفحة 22 من 33 اختيار وتمويل وتأثير المشاريع المجتمعية تمكن سكان قريتي منديلو وماميينغ بسهولة من تحديد المشاريع ذات المصلحة العامة التي يرغبون في تنفيذها. بالنسبة لقرية منديلو، التي يبلغ فيها 000.008.2 فرنك، كان يتعلق بشراء خيمتين 8م 5م ، و051 كرسيًا، و4 براميل من الديزل، و01 علب من زيت المحرك. بالنسبة لقرية ماميينغ، التي تم حساب مبلغ
فيها بـ 000.009 فرنك، كان الأمر يتعلق بتزويد المركز الصحي في القرية بالأدوية. أما مجتمعات قرية نزامبا، فإنها تواجه صعوبات في تحديد مشروع لتقديمه. في مايو 8102، أي بعد 5 إلى 6 أشهر من توقيع الثلاثة 3 ، لم يتم تنفيذ أي منها. في 82 مايو 8102، قامت سكان قرية منديلو، من خلال مراسلة رسمية، بإبلاغ بعدم أخذ حقهم في مشاركة الفوائد بعين الاعتبار
من قبل المتعهد . وقد تم استدعاء الأخير إلى النظام من قبل المحافظ، والتزم بتسليم 004 لتر من الديزل الذي سيسمح بتزويد مجموعة القرية خلال الأسبوعين التاليين للاجتماع مع المحافظ. التحديات الرئيسية الملحوظة تتمثل إحدى التحديات الرئيسية في ضعف قدرة المجتمعات على تحديد وإعداد مشاريع مستدامة. وفقًا لخصائص المشاريع المذكورة في الدليل، يجب أن تحتوي
المشاريع على إطار منطقي وميزانية. من الواضح أن المجتمعات على مستوى القرى ليست مجهزة بشكل كافٍ لتحديد إطار منطقي أو حتى تخطيط تنفيذ مشروع بخلاف مشاريع البنية التحتية. وبالتالي، بدون دعم، لا يمكن للمجتمعات أن تستثمر بشكل مناسب في إعداد ومتابعة المشاريع. ومن المهم أن نوضح أن هذا الدعم كان ضروريًا لجميع المجتمعات التي تمت زيارتها في إطار هذه الدراسة.
كما أنه من المهم إبلاغهم بآلية الدعم المؤقت، حيث يخلط العديد منها بينه وبين تمويل المشاريع ذات المصلحة العامة. تعبّر المجتمعات عن تحفظات جدية بشأن صحة بيانات إنتاج الأخشاب المقدمة لحساب . إن صمت الإدارة بشأن هذه المسألة، وخاصة عدم قدرة المجتمعات على تأكيد مثل هذه البيانات، يعزز شكوكهم ويخلق مناخًا من عدم الثقة بين الفاعلين المختلفين.

الصفحة 32 من 33 . الاستنتاجات والتوصيات لتحسين إطار تنفيذ حق المشاركة في الفوائد إذا كان في دائرة أوت نتم، فإن عملية تنفيذ حق المشاركة في الفوائد في مرحلة البدء، فإن في دوائر إيفيندو وتسامبا-ماجوتسي، توجد بالفعل

اتفاقيات □ □ □ موقعة بين المجتمعات والمشغلين الاقتصاديين في إطار مختلف □ □ □ □ التي تم إنشاؤها. تبقى الصعوبات الرئيسية في هذين الدائرتين

تتعلق بتمويل □ □ □ والتمويل الفعلي للمشاريع المجتمعية. تكشف هذه الدراسة عن تأثير ضعيف حتى الآن لاتفاقيات □ □ □ يف تظحول يتلا ةفلتخملا تايدحتلا نع أضيأ فشكت امك .تاعمتجملا ةايح طمن ىلع العمليات الثلاث، مع تسليط الضوء على نقاط الضعف الخاصة بجميع الأطراف المعنية بتنفيذ حق المشاركة في الفوائد في الدوائر الثلاث □3 □. بناءً على هذه التجارب الثلاث، تم أيضًا

تسليط الضوء على نقاط الضعف المتعلقة بالإطار القانوني. لتعويض النقص الملحوظ في العمليات المختلفة والمساهمة في تنفيذ فعال لحق المشاركة في الفوائد في هذه الدوائر وما بعدها، نقدم التوصيات التالية: فيما يتعلق بعمل □ □ □ □: من الضروري تعزيز قدرات جميع الأطراف الأعضاء في □ □ □ □ بشأن الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بحق المشاركة في الفوائد. كما أنه من المهم

ألا تكون □ □ □ □ حكرًا على السلطات المحلية، بل من الضروري إشراك المجتمعات بشكل أكبر كما تنص النصوص. إن الفراغ القانوني بشأن عمل □ □ □ □ في غياب المحافظ يعيق العملية ويؤدي بالتالي إلى ضرر للمجتمعات المستفيدة من □ □ □ يف ظحول امك □ □ □ ةدافتسملا تاعومجملا ىلع رثؤت يتلا تاصوصن □2 □ ،ضرغلا اذهل .ودنيفيإ يف ةفاضإب قلعتي امي الإطار التنظيمي. الأولى هي إنشاء منصب نائب رئيس □ □ □ □، يتمثل في

الأمين العام للمحافظة، الذي سيحل محل الرئيس في حالة غيابه، والثانية هي الاعتراف بسلطة الاستدعاء الذاتي لـ □ □ □ □ ، خاص ةفاو زجع وأ ةفاضإ ىلع رارق لالخ نم ،يلاتلابو .همامت ةسرامم نع سيئرلل دمألا ليوطت من أعضائه، يمكن لـ □ □ □ □ أن يتخذ مبادرة متابعة أنشطته، بعد فترة أقصاها شهر واحد. سيوفر هذا الآلية هامشًا كبيرًا من المناورة ويضمن فعالية عملية المشاركة

في الفوائد من حيث التشغيل المستمر.

الصفحة 42 من 33 فيما يتعلق بتحديد الأراضي القروية من خلال الخرائط التشاركية: إذا كانت الخرائط التشاركية تشكل عنصرًا إلزاميًا في خطة إدارة □ □ □، فإنها لا تشكل إلزامًا لحاملي □ □ □ أو □ □ □ □ □. لذلك، من الضروري أن تكون هذه الالتزامات مرتبطة بكل نوع من التصاريح. كما أنه من المهم التأكد من إجراء خرائط تشاركية بمشاركة المجتمعات المعنية والمجتمعات المجاورة

لتجنب أي نزاع لاحق. فيما يتعلق بشهادة الأراضي القروية: في غياب الخرائط التشاركية، يوصي الدليل بإجراء تحديد استثنائي للأراضي من قبل المستأجرين الغابويين بالتعاون مع الإدارة المحلية المسؤولة عن الغابات، وذلك مع المجتمعات. يجب أن تكون هذه المقاربة مفضلة أيضًا مع مشاركة المجتمعات المجاورة لتوقيع اتفاقيات □ □ □ المقبلة من أجل احترام النصوص التي توصي

بتوزيع □ □ □ وفقًا للأراضي القروية. فيما يتعلق بالارتباك حول جزء الأرض المعنية بحساب □ □ □: لتجنب أي سوء تفاهم مع المجتمعات، من المهم أن يتم إجراء عمل إضافي فيما يتعلق بعرض العملية وطرق حساب □ □ □. يجب أن يوضح هذا العرض بشكل خاص أن العنصر الذي يؤخذ في الاعتبار في حساب □ □ □ هو من بين أمور أخرى الجزء من الأرض القروية المشمولة في الامتياز الغابي وليس

إجمالي الأرض القروية كما يبدو أن بعض المجتمعات التي تم لقاؤها تعتقد. فيما يتعلق بقدرة المجتمعات على إعداد المشاريع: عمليًا، يجب أن تكون لدى المجتمعات القدرة على إعداد مشاريع مستدامة يمكن أن تستمر بعد نفاد □ □ □. لكن هذه العملية لإعداد المشاريع تتبين أنها صعبة بالنسبة للمجتمعات في غياب الدعم الخارجي. لمعالجة هذه الحالة، نوصي بمشاركة وتعاون البلدية

والمجلس الإقليمي في هذه المهمة. ستسمح هذه المقاربة أيضًا باختيار مشاريع تتماشى مع خطة التنمية المحلية للمنطقة. فيما يتعلق بحساب والوصول إلى □ □ □: يجب حساب صندوق التنمية المحلية بشكل شفاف بحضور جميع الأطراف. خلال هذا الاجتماع، يجب على □ □ □ □ تقييم المبلغ المخصص لتشغيل □ □ □ □، ومبلغ الدعم المؤقت، بالإضافة إلى المبالغ المخصصة لتمويل المشاريع المجتمعية.

من جانب المستأجر الغابي، يتم تحديد مبلغ المساهمة المالية بناءً على حجم الخشب المقطوع في السنة السابقة ويتم تأكيده من قبل ممثل إدارة الغابات. يجب أن يتم تحويل الأموال إلى □ □ □ - المودع في الحساب البنكي للشركة - بعد أن يتم اعتماد دفاتر العمل من قبل الإدارة.

الصفحة 52 من 33 لضمان الطابع الإلزامي لتمويل □ □ □ من قبل المستأجر، يمكن اعتماد القواعد التالية: تحديد مهلة يجب على المستأجر خلالها تقديم دليل على تمويل مشاريع المجتمعات المحلية المعتمدة من قبل □ □ □ □ وعقوبات في حالة التأخير؛ تحديد تدابير تصحيحية وعقابية محلية في حالة عدم الامتثال لالتزاماته من قبل المستأجر؛ إشراك إدارة الغابات لإلزام المستغلين

الغابويين باحترام التزاماتهم. فيما يتعلق بالتدابير التصحيحية والعقابية في حالة عدم الامتثال للالتزامات من قبل المستأجرين: عمليًا، في دائرة إيفيندو، لم تتمكن الصعوبات التي واجهت توقيع وتنفيذ اتفاقيات □ □ □ من الحل وديًا. علاوة على ذلك، لا يحتوي قانون الغابات على تدبير قمعي محدد لحالات عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بالمشاركة في الفوائد. وبالتالي،

في غياب العقوبات، لا يشعر المستأجرون بأي ضغط أو قيد. لذلك، من المهم أن يتم وضع عقوبات رادعة كافية للانتهاكات مثل عدم توقيع اتفاقيات □ □ □ أو عدم تنفيذها. بالإضافة إلى العقوبات الجنائية، من الضروري إضافة عقوبات إدارية مثل وقف أنشطة الاستغلال من قبل الإدارة.

-- 62 من 43 --

الصفحة 62 من 33 □ □ □ □. الملاحق: مراسلات ومستندات مختلفة تم جمعها في الميدان الملحق 1: محضر اجتماع إنشاء □ □ □ □ دائرة أوت نتم

-- 72 من 43 --

الصفحة 72 من 33

-- 82 من 43 --

الصفحة 82 من 33 الملحق 2: تقرير عن مهمة التوعية بشأن الأراضي في القرى المتأثرة بشركة دان غابون

-- 92 من 43 --

الصفحة 92 من 33

-- 03 من 43 --

الصفحة 03 من 33 الملحق 3: قائمة الحضور اجتماع اعتماد النظام الداخلي لـ □ □ □ □ دائرة أوت نتم

-- 13 من 43 --

الصفحة 13 من 33 الملحق 4: مراسلة □ □ □ □ المتعلقة باتفاقية □ □ □ لإكوباكوبا

-- 23 من 43 --

الصفحة 23 من 33 الملحق 5: حظيرة ستحتضن مجموعة مولدات كهربائية في قرية إكوباكوبا الملحق 5: مراسلات وب‌مودنإو اب‌وه‌وم‌ل □ □ □ □ ت‌اي‌ق‌اف‌ت‌ال □ □ □ □

-- 33 من 43 --

الصفحة 33 من 33

-- 43 من 43 --